



أكد أن العراق بدأ العمل في المنابع المشتركة والانتظار يعني أن يحصل وحده على المخزون كله وزير النفط: سنستعجل استثمار حقول الشمال

نرحب برقابة ديوان المحاسبة من البداية حتى لا نقع في محذور "المصفاة" و"الداو"



كتب - سالم الواوان وفوزي عويس وعابيد العنزي:

لدينا استراتيجية لإنتاج النفط حتى 2030 ورفع الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا

كل دول العالم تستفيد من خبرات الشركات الأجنبية... ونحن بحاجة إليها

سأرد على كل أسئلة النواب

بالتفصيل... فهي "لا تضايقني" ولا مشكلة فيها

■ في موازة الانقسام الماد بشأن قضية "التعاقدات المستقلة" التي ابرمتها مؤسسة البترول الكويتية مع عدد من الشركات، التي تولى بوضوح خلال اليومين الماضيين وزير النفط وزير الاعلام الشيخ احمد العبدالله قضية جديدة من الراجح ان تغير ردود فعل واسعة، وان تكون لها تداعياتها على الصعيدين الكويتي والدولي، إذ شدد على ان الوقت قد حان لبدء استغلال حقول نفط الشمال، محذرا من ان الانتظار معناه ان العراق سيحصل على كل الكمية من الحقول المشتركة، وحينما سيأتي دور الكويت فإن النفط سيكون قد نضب.

وقال العبدالله في تصريح الى الصحفيين خلال حضوره الاحتفال الذي اقامته السفارة المصرية مساء اول من امس امحاء لذكرى ثورة 23 يوليو، ان "لدينا استراتيجية متكاملة لإنتاج النفط حتى عام 2030 والوصول بحجم الإنتاج الى 4 ملايين برميل من النفط يوميا، ومما لا شك فيه ان جميع دول العالم تستخدم حاليا من خبرات الشركات الأجنبية ونحن بحاجة إليها، والعراق بدأ الآن بهذه الخطوات، وعلينا نحن ايضا ان نبدأ استغلال الحقول المشتركة".

اضاف: "لا بد لنا ان نستعمل في قرارنا باستغلال تلك الحقول، ولن يصدر - بالطبع - اي قرار يمانع عن مجلس الأمة، فنحن سنقوم بهذا الامر بالتنسيق معه وخصوصا اصدار التشريعات التي ستتحقق عليها السلطان التشريعية والتنفيذية، لذلك سنبدأ السير في الطريق الصحيح، ونأمل ان تصل السلطان الى تقاعهم يحقق مصلحة الكويت ويعجل (التقعة ص20)

نصاب "طائرة المسرحين" بات قريبا والحكومة تعد بحل يسبق الجلسة

كتب - عابيد العنزي:

عدد الوقيين على الطلب الذي اعده النائب صالح الملا قد كسر حاجز العشرين، وسيلاصم الثلاثين توقيتا مع نهاية الاسبوع المقبل، فيما يذكر ان العدد المطلوب لعقد الجلسة هو 33 نائبا.

وقال المصدر ان الملا ونوابا آخرين ماضون في الاتصال والتنسيق مع اعضاء مجلس الأمة سواء الموجودين منهم داخل البلاد او الذين غابوا لفضاء اجازاتهم في الخارج، (التقعة ص20)

■ في الوقت الذي ترى فيه الحكومة انه "لا حاجة عملية لعقد جلسة خاصة لمناقشة قضية المواطنين الكويتيين المسرحين من العمل في القطاع الخاص"، وتؤكد انها بصدد التوصل الى حل داسم ونهائي للمشكلة قبل الموعد المقترح لعقد الجلسة في الثامن عشر من اتمستب المقبل ابلغ مصدر مقرب من الفريق المؤيد لعقد الجلسة السياسية ان

وزير النفط: سنستعجل

بالتعمية طار دور الاعتقاد القبل الذي سميها في 27 لكتوير القبل .
المبدالله عبر عن دعمه للاجرة الرقابية، وقال "انا من مؤيدي ان يكون ديوان المحاسبة مشاركا في الشارح الكبرى ومنها مشروع الكويت" الذي يضم كل حقول النفط، وترحب بقضايا الميول من البداية حتى لا نقع في محذور "الداو" و"المصفاة اريهة".
وصول تلويح بعض النواب باستجوابه على خلفية "تقديم النفط" قال الوزير ان "الاستجواب حق مقصود في كل نائب، وسبق ان قدم استجواب بعد تشكيل الحكومة باستجواب وزير النفط هاشم هذا الاستجواب، وطبسيهه المال - وكرة فل - سيخدم استجواب مستكر الاستجوابات ونحن لسنا ضد ذلك ان كان مستحق المسئلة الوطنية".
واد رفض الخوض في "الاستجوابات المتخصصة" وراه التصعيد الاخر صده قال "انا لا اعب ان الخوض في التفسيرات والنواب، فالراقبون والناس والصحافة هم من يقررون ويعضون تلك فيستكشفنا تارفا".
وتك العبدالله انه سيجرد على كل الاسئلة البرلمانية الوجيه بهذا الخصوص وبالتفصيل الكمل "خيس ليده مشكلة في ذلك"، وقال "نحن سنقدم روجندا الكاملة ويوزر ان لا يقتنع البعض بذلك ان هناك ايضا بعضون برأي واحد، ومهما نتحدث بالبيانات فليهم لا يقتنعون بذلك وعلى العكس فاني عندما ترد اليها اسئلة والناب فاننا شخصيا نستفيد منها، خاصة اننا كانت متعممة بالبيانات وهي مهمة جدا بالنسبة الي حيث انني جنيد على القطاع النفط، وكل الاسئلة التي تاتي استفيد منها، رغم ان البعض يعتقد انها "مضايقة لنا"، وهذا ليس صحيحا، لكننا نأخذ طمعا الزيد من الجيد والمبدالله بدأ بأفعل من جهة اخرى ككشف مصدر مطلع في القطاع النفطي ان الوزير العبدالله بدأ بأفعل من جهة العنود التي ابرمتها مؤسسة البترول الكويتية وعدد من شركاتها التابعة فور تقدر القضية امامنا، كما سيكشف اجتماعا مطولا صباح الابد المقبل لرابعة كل الحقول والواقع والوقائين التي استندت اليها المؤسسة في ابرامها، وسيطلع مجلس الوزراء خلال اجتماع المقبل على موقفه بشأن القضية.

واوضح المصدر ان هناك "ايدي خفية داخل وخارج القطاع النفطي تغذ وراء تسريع الوفاق الوافي وشخصية وهارب اقتصادية يكون بعض هؤلاء اسباب شركات نفطية لم تتعد من المناقصات الاجرة"، وقال ان "هذه الأطراف وضعت الدعم والتأييد من اقرين داخل القطاع تعرضوا للتهمه وتجنس بوجهم على ايدي المبدالله الذي تولى الوزارة في السابق ويأتى عويته اليها بعدا نظرا على مساهمتها".
ولفت المصدر الى ان "بعض المخالفات في ايرام العقود قد تظل الوزير السابق ممدد العلم وعددا من التعاقدات النفطية بينها "عنصر تسالي"، فضلا عن الوزير العبدالله الذي لم يوقف اواخر التنفيذ".